

التوقيع على وثيقة حل القضية الجنوبية..

الرابح.. الوطن والوحدة

استطلاع / أسماء حيدر البراز

أشاد ممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحراك السلمي ومكون الشباب والمرأة في الحوار بالتفاف كل القوى السياسية حول وثيقة حلول وضمانات القضية الجنوبية باعتبارها المحور الرئيس لنجاح الحوار والوصول بالبلد إلى الأمن والاستقرار والمدنية المنشودة , مرحبين بالبيان الصادر عن هيئة رئاسة مؤتمر الحوار بخصوص وثيقة الحلول للقضية الجنوبية وفق محددات دستورية في إطار دولة موحدة معتبرين ذلك انتصاراً لمبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية .

البداية كانت مع الدكتور أحمد عوض بن مبارك - أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي يقول: مثلت الوثيقة الخاصة بحلول القضية الجنوبية علاقة فارقة من خلال إجماع مختلف القوى السياسية عليها لأنها تقود إلى انفراج سياسي كبير لتجاوز خلافات وقضايا كبرى كانت عالقة أمام مؤتمر الحوار الوطني لهذا نعتبرها وصفقة وطنية كبرى عنوانها اليمن الواحد.. تحفها حالة من الارتياح والتوافق الشعبي المسؤول.

وأكد بن مبارك: أن حل القضية الجنوبية مفتاح حل كل القضايا اليمنية ونحن بانتظار الإقرار النهائي لها في مؤتمر الحوار الوطني لنبدأ مرحلة التنفيذ وهي أهم مرحلة لتتويج وتثبيت النضالات الجسيمة نحو الدولة المدنية والعدالة والمصالحة الوطنية.

الإرادة الوطنية

من جهته يقول الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام: إنه بعد تعديل الوثيقة بحسب البيان الصادر عن هيئة رئاسة الحوار أصبحت الوثيقة ملبية لتطلعات الشعب اليمني وكل القوى السياسية وفق المبادرة الخليجية المزمعة لأنها المخرج الوحيد لليمن من ويلات الحروب والصراع وجاءت تتويجاً للإرادة الوطنية الموحدة بما يضمن نجاح مسار الحوار نحو المدنية الحديثة والوحدة الوطنية.

الدكتور محمد العامري - رئيس حزب الرشد السلفي يقول : وقعنا على الوثيقة بعد صدور بيان صادر عن هيئة رئاسة مؤتمر الحوار بخصوص وثيقة الحلول للقضية الجنوبية والذي جاء يضيف نصوصاً دستورية تؤكد على الوحدة اليمنية وترفض أي دعوات تشطيرية تمل بها أو دعوات طائفية تمزق كيان الدولة في ظل عدالة ومواطنة متساوية لا تخالف الشرع ولا العرف لما فيه مصلحة البلاد .

المرحلة التأسيسية

وأما صلاح باتيس ممثل حزب الإصلاح في الحوار فيرى بأن الوثيقة قطعت حبال حملات التشويه والتخوين والتشكيك في جدية العمل من أجل المستقبل الجديد وبناء الدولة الاتحادية وتطبيق مخرجات الحوار الوطني والانتقال السلمي الكامل للسلطة ووضع الوثيقة والخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح الذي يضع البلاد أمام الاستحقاقات الشعبية القادمة بعد المرحلة التأسيسية (الانتقالية الثانية) التي سيقول الشعب فيها كلمته بكل حرية واستشراف للمستقبل بعيداً عن استقطابات الماضي التي كانت تغلب عليها المصالح الشخصية والحزبية والمناطقية الضيقة وشراء الذمم مما جعل سلطة الدولة ومراكز صنع القرار في أيادي الفاسدين والمتنفذين.

ومضى يقول : الوثيقة تشكل نصراً حقوقياً لأبناء المحافظات الجنوبية واليمن بشكل عام وإعلاناً لتأسيس دولة النظام والقانون والانطلاق نحو الشراكة والتكامل

توافق الرؤى

من جهته يقول علي البخيتي - ممثل أنصار الله في الحوار : إن الوثيقة جاءت نتاج كل الرؤى المقدمة من مختلف القوى السياسية والأحزاب والشباب ومنظمات المجتمع المدني فتم استخلاص كل الرؤى المطروحة وصولاً



بن مبارك:
الوثيقة صفقة وطنية كبرى عنوانها اليمن الكبير



بن دغر:
الوثيقة تتويج للإرادة الوطنية الموحدة



العامري:
الوثيقة تحفظ لليمن وحدته.. ونكرس العدالة والمواطنة المتساوية



البخيتي:
الوثيقة نتاج كل الرؤى والمقترحات التي قدمتها مختلف القوى أمام مؤتمر الحوار



مراعاة التقسيم

الدكتورة فائزة المتوكل - ممثل مكون المرأة في مؤتمر الحوار تقول: يعتبر إجماع كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومكون الشباب والمرأة على الوثيقة الخاصة بحلحلة القضية الجنوبية نصراً تاريخياً لليمنيين جميعاً باعتباره السلم الأمن لأنها تؤسس يمن المستقبل يمن المدنية الحديثة والعدالة والحكم الرشيد موضحة بأن زيادة الأقاليم أو قتلها لا يحمل أي دلالة على الانفصال مادام أنها تحت إطار ومفهوم الوحدة , مؤكدة على ضرورة مراعاة تقسيم الأقاليم بما يخدم المصلحة الوطنية العامة ويكون لكل إقليمين مصدر بحري وتوزيع ثروة عادلة شمالاً وجنوباً.

إفراز سياسي

هذا وقد أشاد أبناء المحافظات الجنوبية بوثيقة الحلول والضمانات الخاصة بالقضية الجنوبية وإجماع كل القوى السياسية عليها , حيث أفاد السياسي خلدون بانافع: أن الوثيقة انتصرت لقيم الشراكة الوطنية وجاءت تتويجاً طيباً للعملية الحوارية التي كانت مخاضاتها عسيرة كما أنها جسدت قدرة الرئيس هادي وصبره وحكمته وشجاعته الذي حسم الكثير من الخلافات والتباينات التي رافقت أعمال فريق القضية الجنوبية أو اللجنة المسغرة المعروفة بلجنة الـ 8+8 التي أفرزت القوى والمكونات التي تتحاز للوطن والحقوق المشروعة والعدالة .

وقال بانافع: ولمحافظة حضرموت أثنى أن الوثيقة تنتصر لكثير مما يطمح له أبناء حضرموت سياسياً واقتصادياً من أجل الوصول إلى السلطة وترسيخ مبادئ التعددية والحوار المتكافئ والبناء كإطار مرجعي للمستقبل والأجيال الحالية والمستقبلية .

ومضى يقول : اليوم فقط نقول لتجار النفوذ وسماسة الحروب كفي بعد أن صوب اليمنيون وجوههم شطر المنطق العقل والحوار والديمقراطية ولم يعد أمامكم من خيار سوى الالتحاق بقطار التحول أو العيش غرباء في الأنفاق المظلمة .

تنظيم الدولة

أما الناشط الحقوقي أكرم نعمان فيرى بأن وثيقة الضمانات هي إحدى نتائج الحوار الوطني وليست وليدة اللحظة وأنها وطنية بامتياز كونها جاءت نتيجة العديد من الجلسات التي ناقشت مشاكل رئيسية ومنها شكل الدولة لإعادة تنظيم شكل الدولة إلى دولة اتحادية كما نصت على ذلك الوثيقة كعلاج أمثل للحد من المركزية وإتاحة الفرصة لمزيد من الحكم المحلي في إدارة البلاد وبالتالي فإن ذلك سيجنب البلاد الكثير من الأزمات التي تولدها مطامع السلطة.

حسن النوايا

من جهته يقول الناشط محمد البيزدي: الوثيقة يمكن لها أن تُلبّي مطالب أبناء المحافظات الجنوبية وستساهم بشكل كبير في إنجاح الحوار الوطني وتجنب اليمن ويلات الحروب ولهذا يجب على المؤمنين بعدالة القضية الجنوبية دعم الرئيس هادي لإنجاحها وتنفيذها لأن البديل يعني استمرار الصراع والحرب فيما يرى السياسي الدكتور عبد الرحمن صلاح: أن الوثيقة بمضمونها الحالي قد تعتبر حلاً مثالياً لو حسنت النوايا و لو تم تطبيق الفيدرالية بمعاييرها الدولية التي تسمح للمواطن أن يغير موطنه الفيدرالي و له جميع الحقوق والواجبات في الإقليم الجديد كما ورد في البند الأخير من مبادئ الوثيقة .

مشيداً بالتحاق بقية القوى السياسية بالتوقيع على وثيقة الحلول للقضية الجنوبية ليكون اليمنيون على أعتاب فجر جديد بعد أن تم طي صفحة الصراع من أجل الوصول إلى السلطة وترسيخ مبادئ التعددية والحوار المتكافئ وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية , هادفة إلى معالجة مظالم الصراعات السياسية في حدود إمكانية الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

منوها إلى ضرورة تضمين الدستور الجديد مواد تصون وحدة اليمن وهويته أرضاً وإنساناً وتمنع أي دعوى تخل بذلك.

تعارض مع المبادرة وقراري مجلس الأمن 2014 و2015م ولن تؤسس لكيانات شطرية أو طائفية أو ما من شأنه أن يهدد وحدة اليمن وأمنه واستقراره لأنها التزام بحل عادل للقضية الجنوبية في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي وفق مبادئ العدل والقانون والمواطنة المتساوية , هادفة إلى معالجة مظالم الصراعات السياسية في حدود إمكانية الدولة وفي إطار مبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

منوها إلى ضرورة تضمين الدستور الجديد مواد تصون وحدة اليمن وهويته أرضاً وإنساناً وتمنع أي دعوى تخل بذلك.

إقليمين أو ستة أقاليم وهل يتم تفويض أو تشكيل لجنة من قبل رئاسة مؤتمر الحوار الوطني إذا لم يتم الحسم داخل الجلسة العامة حول عدد الأقاليم مضيئاً: بأن ما حدث من توافق حول الوثيقة هو دليل واضح أن القوى السياسية في اليمن ما تزال ترغب في التوافق وإنتاج حلول رغم الظروف المتأزمة التي تمر بها البلاد.

صفحة الارتهان

باسم الحكيمي - ممثل مكون الشباب في مؤتمر الحوار أكد بأن الوثيقة ستشكل محددات الدستور القادم كونها لا



● أكرم نعمان



● محمد البيزدي



● مطيع دماج